العرب
السبت 2019/07/27
السنة 42 العدد 11420

سوريا: المنطقة الآمنة وخيارات تركيا

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

على مدار الأسبوع الماضي، أجرى المبعوث الأميركي الخاص لسوريا، جيمس جيفري، محادثات في أنقرة حول تشكيل "منطقة آمنة" على الحدود السورية التركية. يأتي ذلك بعد أشهر من المفاوضات المتقطعة حول نفس الموضوع بين الجانبين التركي- والأميركي وهو ما يشير إلى الصعوبات التي تعتري تنفيذ تلك الفكرة. إذ تحاول الولايات المتحدة التوفيق بين طرفين متضادين بصورة كاملة، الحكومة التركية والقوات الكردية.

لم تفعل المفاوضات الأخيرة سوى أن أكدت على تلك الصعوبات. يبدو ذلك من تصريحات وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو بعد الاجتماع إذ أكد عدم اتفاق الطرفين على التفصيلين الأهم: عمق المنطقة الآمنة، والطرف المسيطر عليها. ففي حين تطالب تركيا بعمق يصل إلى 30 كم، وافق الجانب الأميركي- الكردي على منطقة حدودية بمساحة 5 كم ولا يدخلها الجيش التركي، بل تنتشر فيها قوات محلية يدربها التحالف الدولي.

دفع ذلك بوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو إلى الحديث عن "مماطلة" الطرف الأميركي في المفاوضات وإلى عدم جاهزيته لتقديم تنازلات حقيقية. وحذر بالمقابل من "نفاد صبر" أنقرة وهو ما سيدفعها إلى تنفيذ عمل عسكري منفرد في المنطقة.

معضلة المفاوضات تكمن في ضرورة التوفيق بين طرفين متحاربين منذ عقود ولا يمكن جسر الهوة بينهما. ذلك أن علاقة تركيا وحزب العمال الكردي هي علاقة صفرية وغير قابلة للتعايش ضمن حدود اتفاق يمنح الطرف الكردي وجودا سياسيا وعسكريا مستقلا

تكمُن صعوبة المفاوضات في أهمية الطرفين، التركي والكردي، بالنسبة للجانب الأميركي. لقد توطد التحالف السياسي- العسكري بين الولايات المتحدة والقوات الكردية خلال العامين الماضيين وبات المصدر الوحيد لتواجد عسكري أميركي طويل الأمد، في المنطقة. وباتت الولايات المتحدة مقتنعة أكثر بأهمية ذلك التواجد من أجل تثبيت هزيمة تنظيم داعش، وللحدّ من النفوذ الإيراني المتنامي، ولتعويض تدهور علاقاتها المستمر مع تركيا. هكذا، فإن المفاوض الأميركي مقيّد بهواجس الحليف الكردي وهو ما يفسّر اجتماع مسؤولين من الجيش الأميركي مع قائد بوحدات الحماية الكردية في اليوم نفسه الذي أجرى فيه جيفري محادثات في وزارة الخارجية التركية.

على الطرف الآخر، تحاول الولايات المتحدة تفهّم الهواجس الأمنية التركية ومعالجتها، وخصوصا أنها لا تزال تصنّف حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية. كما أن من مصلحة الولايات المتحدة، في حال حسمت أمر تواجدها في مناطق شمال سوريا، أن تتوصّل لاتفاق سياسي- أمني مع أنقرة باعتباره ضرورة لضمان استقرار تلك المناطق على المدى الطويل.

تكمُن معضلة المفاوضات إذن في ضرورة التوفيق بين طرفين متحاربين منذ عقود ولا يمكن جسر الهوّة بينهما. ذلك أن علاقة تركيا وحزب العمال الكردي هي علاقة صفرية، وغير قابلة للتعايش ضمن حدود اتفاق يمنح الطرف الكردي وجودا سياسيا وعسكريا مستقلا.

لن تقبل تركيا بمنطقة آمنة تقتصر على عمق بضعة كيلومترات ولا يستطيع جيشها دخولها. كما أنها لا تثق بالضمانات الأميركية بعدم تواجد قوات الحماية في تلك المنطقة. هذا أمر محسوم بالنسبة لأنقرة. ما تطالب به أنقرة ليس أقلّ من إنهاء تام للمشروع الكردي- الأميركي وقبولها كطرف محتلّ ومهيمن بصورة تامة على تلك المناطق، وهو أمر يغلق الباب أمام مفاوضات حقيقية بين الجانبين.

لا تزال هنالك إمكانية لقبول أنقرة بالمقترح الأميركي- الكردي ولكن القبول سيكون تكتيكيا، أي لانتزاع ما يمكن انتزاعه في هذه المرحلة والعودة لتصعيد المطالب وزيادة التوتر الأمني والعسكري لتحقيق غاياتها.

ومع استمرار تعثر المفاوضات، رفعت تركيا من وتيرة تهديدها بشن عمل عسكري منفرد، وذلك بإرسال تعزيزات عسكرية نحو حدودها مع سوريا. إذ وصلت تعزيزات عسكرية ضمّت دبابات ومدرعات ووحدات من القوات الخاصة، لتتمركز بالقرب من مدينة رأس العين وعلى الطرف التركي المقابل لمدينة تل أبيض السورية. كما تزايدت وتيرة تحليق طائرات الاستطلاع التركية فوق المدينتين. فهل تغامر تركيا وتُقدم على عمل عسكري؟

يعقّد وجود قوات أميركية وأوروبية من حسابات أنقرة ويرفع من التكلفة المرتبطة بتلك العملية العسكرية. نتذكر كيف ردت القوات الأميركية قبل نحو عام على هجوم مباغت على مناطق قوات سوريا الديمقراطية قامت به قوات النظام السوري وقوات مرتزقة تابعة لشركة أمنية روسية، إذ قتلت قوات التحالف الدولي أكثر من مئة من القوة المهاجمة في غضون دقائق. يمكن أن يتكرر الأمر في حال هددت أنقرة سلامة الجنود الأميركان أو تخطّت الحدود المقبولة من قبل واشنطن.

يدفع هذا تركيا لاستخدام سياسة التصعيد التدريجي غير المباشر. على سبيل المثال، بالتزامن مع وصول الحشود التركية الأخيرة على الحدود السورية، سقطت قذيفة هاون من مدينة رأس العين الحدودية على مدينة تركيا، وتسبّبت بإصابات في صفوف المدنيين الأتراك. لا تعرف قوات سوريا الديمقراطية من قام بهذا العمل الذي شكل ذريعة للتصعيد التركي إذ قصفت أنقرة مواقع قوات الحماية في مدينة رأس العين.

بهذا المعنى، حتى في حال وافقت تركيا على العرض الأميركي، سيكون ذلك من أجل انتزاع ما يمكن في الوقت الحالي ومواصلة العمل على توسيع سيطرتها على تلك المناطق، من خلال افتعال مواجهات وصدامات مع القوات الكردية تمنع استقرار تلك المناطق أمنيًا.

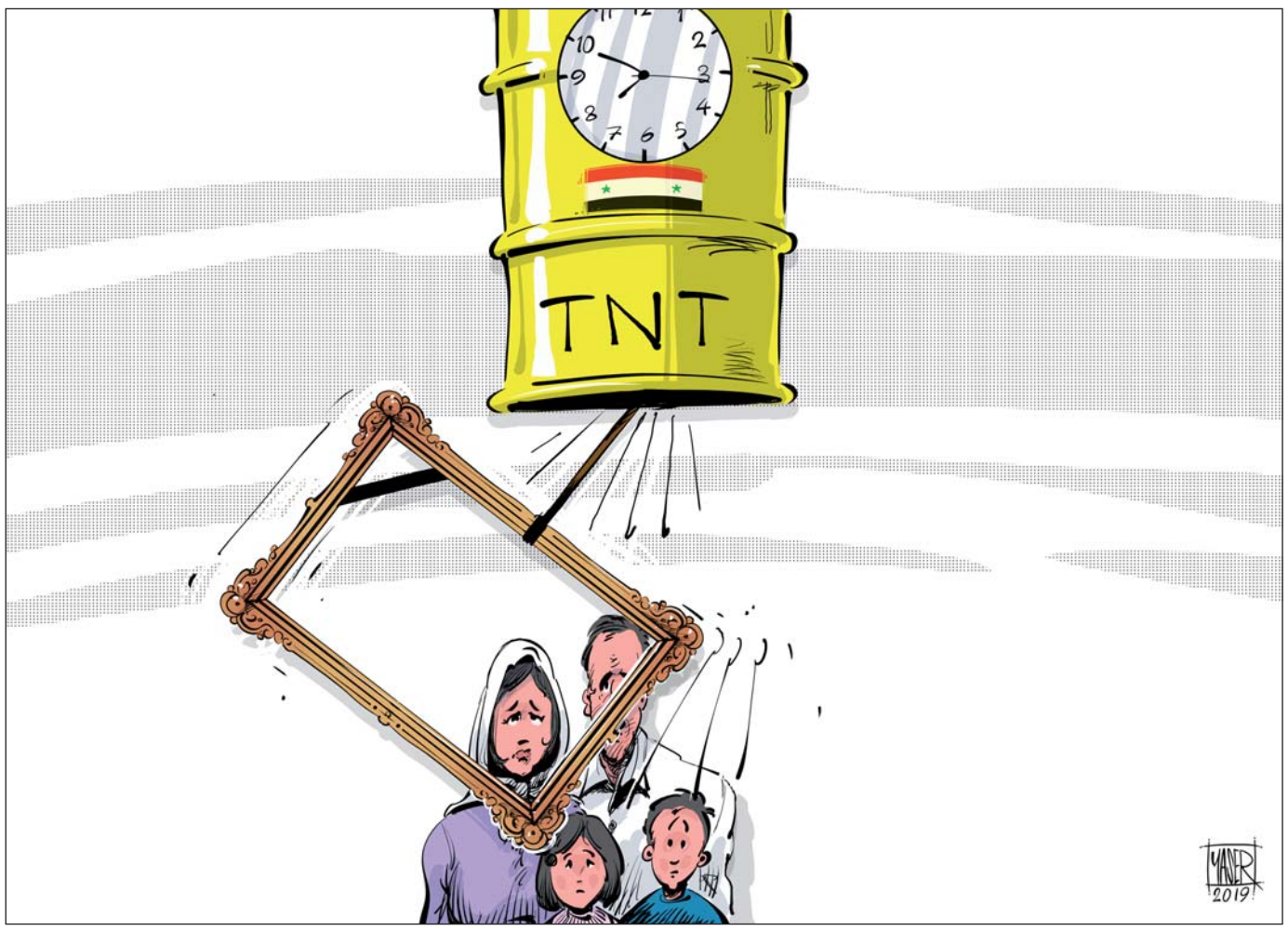

اللاجئون السوريون في عهدة أردوغان.. مصير غامض

عديد نصار
كاتب لبناني

فجّرت عمليات ترحيل اللاجئين السوريين من تركيا ردود فعل واسعة النطاق، كما أثارت الرعب في أوساطهم، بمن فيهم الذين يحملون بطاقات الحماية المؤقتة الصادرة عن السلطات التركية (الكملك). ولا تزال تداعيات ذلك قائمة رغم التوضيحات التي أصدرتها ولاية إسطنبول الاثنين 22 يوليو بشأن هذه العملية.

في إجراء تعسّفي غير مسبوق شنّت السلطات الأمنية التركية خلال الأسبوع الماضي حملة واسعة شملت آلافا من اللاجئين السوريين خصوصا في مدينة إسطنبول، ولاحقتهم في الشوارع وفي أماكن إقامتهم وفي مواقع عملهم وألقت القبض على كثيرين منهم، خصوصا من لم يحمل بطاقة الحماية المؤقتة أو الإقامة المؤقتة حتى لو كان قد تحصل عليها، أو ممن يحملونها ولكنهم خارج الولاية التي سُجّلوا فيها، وأجبرت الكثيرين منهم على توقيع وثيقة "العودة الطوعية" إلى سوريا ورحّلتهم في باصات خاصة وألقت بهم على الحدود.

جاء ذلك في وقت كانت مناطق المعارضة في إدلب ومحيطها، المشمولة بخفض التصعيد بضمانة روسية تركية، تشهد أشدّ حملات القصف التي شنّتها الطائرات الحربية السورية والروسية، مستهدفة المدنيين في الأسواق والمدارس والمساجد والتجمّعات السكنية والمستشفيات والنقاط الطبية. وشهدت مدن محافظة إدلب ومحيطها مجازر متنقلة من معرشوكين إلى سراقب إلى كفرنبل إلى معرة النعمان إلى أريحا راح ضحيتها المئات بين قتيل ومصاب. وكأن السلطات التركية في خطوتها تلك ترمي بهؤلاء اللاجئين إلى قلب المقتلة.

في حين ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي بصور وشرائط مصورة للاجئين سوريين تم القبض عليهم أو وضعوا في باصات الترحيل، نرى بعض السوريين خصوصا إخوان أردوغان يدافعون عن هذا السلوك التعسّفي المشين ويصوغون له التبريرات السياسية المختلفة. وأكثر من ذلك مدعاة للاستهجان ما عاينته شخصيا على فضائية الجزيرة (الجزيرة مباشر) في 23 يوليو الجاري.

في هذا اليوم أجرت الإعلامية نجوى قاسم عبر محطة العربية/ الحدث مقابلة مباشرة مع الدكتورة رانيا قيصر، الناشطة الاجتماعية، من المكان الذي شهد توًا مجزرة مريعة في سوق شعبية في معرة النعمان، حيث طال قصف المقاتلات الروسية معهدا تعليميا تديره، كان خاليا لحظة الغارة، التي راح ضحيتها أكثر من أربعين مدنيا وأكثر من مئة مصاب. تحدثت فيها رانيا قيصر عن الفاجعة التي أحدثتها الغارة وناشدت بعتب واضح العرب دولا وشعوبا للعمل على وقف المذبحة قائلة بصوت متهدج: ماذا علينا أن نفعل؟ إلى أين يمكن أن نذهب؟ تركيا تعيد اللاجئين فماذا نفعل؟

في هذا الوقت قسّمت "الجزيرة مباشر" شاشتها نصفين: النصف الأول يتابع آثار القصف على معرة النعمان (المكان نفسه حيث تحدثت منه الدكتورة قيصر، والنصف الثاني ينقل من معبر باب الهوى صورا "للعائدين طوعا" من تركيا، مدعية أنهم يعودون إلى سوريا لقضاء عطلة العيد مع ذويهم!

هذا الموقف الذي لا يمكن وصفه إلا بالمنافق يسقط عن فضائية كالجزيرة صفة المحطة الإعلامية، ويحوّلها إلى مجرد بوق للسلطان.

يمكنني القول بكل أريحية إن الشعب التركي والمجتمعات التركية في مختلف مناطقها التي احتضنت الملايين من اللاجئين، سوريين وغير سوريين، على مدى سنوات طويلة هو شعب كريم مضياف ويستحق كل الشكر والتقدير. وكنت لمست شخصيا في أكثر من زيارة لي إلى تركيا مقدار التعاطف الذي يبديه الشعب التركي مع الشعب السوري، ومع قضيته ومدى استعداده لمساعدة اللاجئين السوريين في دياره.

وينبغي في جميع الأحوال، التمييز بين المجتمعات المضيفة وطريقة تعاطيها مع قضية اللجوء الإنساني وبين القوى المسيطرة والأحزاب الحاكمة وأجهزة حكمها، وبالتالي طريقة تعاطيها مع هذه القضية والتي تبقى محكومة لسياسات تلك الجهات ومصالحها سواء في الداخل، وبالتالي مصالحها في استمرار حكمها أو مع الخارج وما تمليه عليها سياساتها الخارجية وعلاقاتها وارتباطاتها الدولية، التي ترى فيها تعزيزا لموقعها الإقليمي والدولي وتمتينا لسيطرتها الداخلية.

من هنا يمكننا أن نتوقّع، ومن ثم أن نلمس، تغيّرا يصل إلى حد الفجاجة في قرارات وفي سلوك الحكومة والسلطات الأمنية التركية مع اللاجئين السوريين كلما تغيّرت المعطيات السياسية داخليا وخارجيا، ما يجعل مصير اللاجئين السوريين وربما سواهم من اللاجئين في تركيا معلّقا ومحفوفا بالمخاطر ما لم تلتزم الحكومة التركية بالقوانين الدولية الخاصة باللجوء، وبالتالي اعتبار السوريين الفارّين من جحيم الحرب الدموية لاجئين بالمعنى الذي ينص عليه القانون الدولي ومعاملتهم على هذا الأساس.

يمكن للمجتمعات أن تتعاطى مع اللاجئين من منطلقات إنسانية وأخلاقية ودينية، ولكن على السلطات أن تحتكم إلى القوانين بعيدا عن العواطف والشعبوية التي يمكن التلاعب بها والشعارات التي تنقلب من حد إلى حد بحسب أهواء أصحاب المصالح خصوصا من هم في أعلى هرم السلطة. خصوصا أن اللاجئين السوريين في تركيا ينطبق عليهم التعريف الواضح في قانون اللجوء الحديث وفي معاهدة جنيف 1951.

وكانت الحكومة التركية قد اعتمدت منذ 2014 سياسة الباب المفتوح ونظام الحماية المؤقتة للفارين من نيران الحرب في سوريا. غير أن هذا النظام لم يستوعب الأعداد الضخمة من اللاجئين بسبب التعقيدات البيروقراطية. فتوزع اللاجئون السوريون في تركيا على ثلاث مجموعات: من يتمتعون بنظام الحماية المؤقتة، ومن يحملون إقامات مؤقتة، ومن لا يتمتعون بأي كل من أشكال الحماية سوى الاحتضان الشعبي ويمثلون قسما كبيرا منهم. غير أن سياسة الباب المفتوح كانت ملائمة تماما لسياسة الابتزاز التي اعتمدتها حكومة أردوغان حيال الدول الأوروبية والتي شرّعت الأبواب على حد سواء، للسوريين الفارين من سوريا وللمغادرين بحرا من الشواطئ التركية باتجاه أوروبا ما أدى إلى ضغوط هائلة على الدول الأوروبية التي اضطرت لاستقبال مئات الآلاف منهم عبر تركيا واليونان ودول البلقان.

سياسة الباب المفتوح كانت ملائمة تماما لسياسة الابتزاز التي اعتمدتها حكومة أردوغان حيال الدول الأوروبية والتي شرّعت الأبواب على حد سواء، للسوريين الفارّين من سوريا وللمغادرين بحرا من الشواطئ التركية باتجاه أوروبا ما أدى إلى ضغوط هائلة على الدول الأوروبية

هذا الابتزاز اضطر الأوروبيين إلى تقديم مليارات اليوروهات إلى السلطات التركية على دفعات من أجل وقف طوفان اللاجئين من شواطئها، وكدعم مالي للسلطات التركية من أجل رعاية أوضاع اللاجئين على أراضيها، كان آخرها ثلاثة مليارات يورو أقرّتها المفوضية الأوروبية لتركيا في آذار من العام الماضي (2018).

فمن هي الجهة أو الجهات التي تسعى حكومة أردوغان اليوم إلى ابتزازها من خلال التضييق على اللاجئين السوريين؟ لا شك أن لنتائج الانتخابات البلدية الأخيرة والتي فاز به حزب الشعب الجمهوري المعارض في المدن الكبرى، خصوصا إسطنبول التي أعيدت فيها الانتخابات فأكدت هزيمة أردوغان، تأثيرا على سياسة الحكومة التركية حيال اللاجئين، على اعتبار أن حزب الشعب الجمهوري المعارض ينادي بإعادتهم إلى بلادهم. فهل اعتبر أردوغان أن هذا ما مكّن خصمه من الفوز؟ ربما يكون هناك تأثير ما على نتائج الانتخابات، لكن على الحكومة التركية وعلى أردوغان نفسه ألا يتجاهلا العوامل الأكثر تأثيرا على الرأي العام التركي خصوصا في المدن الكبرى حيث تأثير الأزمة الاقتصادية التي تعبر عن فشل سياسات أردوغان يتبدى بصورة أوضح.

يبدو أنه كما في لبنان، فإن حكومة أردوغان ترمي إلى تعليق فشلها على شماعة اللاجئين. ولكن ماذا عن علاقات أردوغان الخارجية وتبدل تحالفاته وتقلبه بين الولايات المتحدة وروسيا؟ وماذا عن المنطقة الآمنة على طول الحدود السورية التركية في شرقي الفرات؟ هل يريد أردوغان تحضير اللاجئين السوريين للعودة إلى حزام بعرض 20 ميلا ضمن الأراضي السورية يسميه المنطقة الآمنة، كما أعاد سابقا 150000 منهم إلى منطقة درع الفرات التي يسيطر عليها شمالي حلب؟

الوقائع كلها تشير إلى استمرار أردوغان في المتاجرة بقضية اللجوء والمقايضة بها. والمؤسف أن بعض السوريين من إسلاميي أردوغان لا يزالون يسوقون له المبررات.